الصباح الدولية
15
العدد 3593 - السنة الثانية عشرة
الإثنين 16 جمادى الآخرة 1441 - الموافق 10 فبراير 2020
Monday 10 February 2020 - No.3593 - 12 th Year

مقتل متظاهر واختطاف ناشط في كربلاء والنجف

علاوي محذراً إيران: لن تستطيعوا تحقيق أحلامكم التوسعية في العراق

بغداد - «وكالات»: أفاد شهود عيان أمس الأحد بأن متظاهرا لقي حتفه متأثرا بجروح أصيب بها خلال الاضطرابات التي رافقت المظاهرات الاحتجاجية الأسبوع الماضي في مدينة كربلاء 100كلم جنوب بغداد.

وقال الشهود لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) إن «المتظاهر مشتاق علي توفي في أحد مستشفيات محافظة كربلاء متأثرا بجروح كان أصيب بها في ساحة التربية الخميس الماضي خلال مصادمات شهدتها الساحة، وسيتم إجراء مراسم تشييع له ظهر اليوم».

على صعيد آخر، قال متظاهرون إن «الناشط محمد العيساوي اختُطف في محافظة النجف من قبل جماعة مجهولة، ولم يعرف مصيره».

وشهدت ساحات التظاهر في كربلاء والنجف أمس تدفق المئات من طلبة الكليات والمعاهد والمدارس لدعم مطالب المتظاهرين في تشكيل حكومة جديدة وإبعاد الجماعات المخربة التي تعمل على فض المظاهرات الاحتجاجية بالقوة.

وتفرض القوات الأمنية «طوقاً أمنيا وانتشارا لحماية ساحات التظاهر في محافظتي كربلاء والنجف من أية احتكاك بين المتظاهرين السلميين والمخربين».

من ناحية أخرى أكد نائب عراقي أن رئيس الوزراء المكلف محمد توفيق علاوي يعتزم تقديم تشكيلة وزارية خالية من المحاصصة الحزبية، وذلك في غضون 10إلى 15 يوما.

وقال النائب حسين عرب، في تصريح لصحيفة «الصباح» الحكومية نشرته أمس الأحد، إن «علاوي ناقش مع كل الكتل السياسية خلو التشكيلة الحكومية من المحاصصة الحزبية، وأن هناك ضوءا أخضر للمضي بالحكومة وفق ما يرغب به رئيس الوزراء المكلف»، مضيفا انه يمكن أن يعلن تشكيلته الوزارية خلال 10 إلى 15 يوما.

الناشط العراقي المختطف محمد العيساوي

وأوضح أن «التشكيلة المقبلة ستتكون من 23 وزيرا، وهو نفس عدد وزراء الحكومة المستقيلة، وأن مجلس النواب حر في قبول أو رفض أي وزير لا يتمتع بمستوى المسؤولية أو الإمكانية المطلوبة لقيادة وزارة».

وأكد أن «علاوي اختار جزءاً كبيراً من التشكيلة الحكومية، ولم تبق سوى أمور بسيطة لاستكمالها، لكنه لن يعلن أي اسم لحين تقديمهم إلى مجلس النواب»، مشدداً على ضرورة التدقيق في الاختيارات لاحتمال رفض بعض الخيارات من قبل مجلس النواب.

وشهدت محافظات عراقية أمس تحضيرات لتصعيد التظاهرات الاحتجاجية للمطالبة بالإسراع في تشكيل حكومة جديدة بعيدة عن المحاصصة الحزبية، إلى جانب المطالبة بإيقاف استهداف المتظاهرين من قبل عناصر من اتباع الزعيم الشيعي مقتدى الصدر، والذين يهددون إلى فض المظاهرات بالقوة.

من جهة أخرى أعلنت القوات العراقية، السبت، مقتل 6 إرهابيين في إحباط تسلل لعناصر تنظيم داعش شرقي محافظة صلاح الدين.

وذكر الجيش في بيان وفق وكالة الأنباء العراقية «واع»، أن مدفعية اللواء 21 استهدفت مجموعة من تنظيم داعش الإرهابي حاولت التسلل إلى منطقة العيث شرقي محافظة صلاح الدين».

وأضاف أن القصف حقق إصابات مباشرة بين صفوف الإرهابيين، مبينا أن معلومات استخبارية أكدت مقتل 6 عناصر بالقصف المدفعي.

من جانب آخر قال الأمين العام لميليشيا «عصائب أهل الحق» قيس الخزعلي، مساء السبت، إن خيار الرد العسكري على القوات العسكرية الأمريكية في العراق ما زال قائماً.

وأضاف الخزعلي في مقابلة مع محطة تلفزيون «العهد»، أن «إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تجاوزت كل الخطوط في العراق، وأن اغتيال قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس جريمة كبرى».

وتابع الخزعلي أن «تأجيل عمليات المقاومة ضد القواعد العسكرية الأمريكية في العراق تمت بضغوط من شخصيات سياسية عراقية، وأبرزهم هادي العامري ومقتدى الصدر».

من ناحية أخرى أكد رئيس ائتلاف الوطنية في العراق إياد علاوي، أمس الأحد، أن إيران تجاوزت الخطوط الحمر وأثبتت تدخلاتها في الشأن العراقي، مشيراً أن إيران لن تستطيع تحقيق أحلامها التوسعية في المنطقة العربية ومنها العراق.

ووفقا لما ذكرته «السومرية» العراقية، قال علاوي في بيان، رداً على تصريحات مستشار خامنئي للشؤون الدولية علي اكبر ولايتي، بشأن طرد الأمريكان وحلفاؤهم من العراق، إنه «مرة أخرى تتجاوز إيران الخطوط الحمر، وتثبت تدخلاتها في الشأن العراقي بتحدي إرادة العراقيين والتأكيد بأن رئيس الوزراء المكلف سينال الثقة وأن محور «طهران - بغداد - دمشق- بيروت - فلسطين» سيكون محوراً واحداً لطرد الأمريكان».

وكان مستشار خامنئي للشؤون الدولية، قد توعد في وقت سابق، القوات الأمريكية في العراق، مبينا انه سيتم طردها بالقوة إذا لم يخرجوا بأنفسهم، قائلا: «على الأمريكيين أن يدركوا أنهم خارجون من العراق لا محالة، وصل زمن التواجد العسكري الأمريكي في العراق وسوريا إلى نهايته»، مضيفاً أن الخط الممتد من طهران إلى بغداد ودمشق وبيروت وفلسطين هو خط جبهة المقاومة وهذا الخط سيستمر».

وأوضح علاوي في البيان، أنه «في الوقت الذي ندين فيه هذا التدخل السافر في الشأن العراقي، نحذر إيران بأنها لن تستطيع تحقيق أحلامها التوسعية في المنطقة العربية ومنها العراق وهذا أكبر بكثير من حجمها وأحلامها، وأن مبادئ الجيرة تستوجب احترام الدول المجاورة وعدم التدخل في شؤونهم وهو ما نتمناه من إيران وغيرها من دول الجوار».

وأوضح علاوي أن «السياسة التي تتبعها إيران في تعاملها في العراق ودول المنطقة ستؤدي إلى مزيد من التصعيد والتعقيد للأوضاع فيها».

وتابع زعيم ائتلاف الوطنية: «نكرر دعوتنا لإيران لانتهاج سياسة أكثر حكمة وعقلانية والتعامل مع دول المنطقة تعامل الند والنظير، لا تعامل التابع لأن ذلك سيرتد عليها عكسيا وسيسبب ضرراً بمصلحتها ومصلحة شعبها أولا».

الجزائر: إعادة محاكمة شقيق بوتفليقة ومسؤولين سابقين

سعيد بوتفليقة

الجزائر - «وكالات»: تُعاد محاكمة سعيد بوتفليقة شقيق الرئيس السابق، ومسؤولين سابقين في الاستخبارات ورئيسة حزب، بعد قبول الاستئناف في احكام بالسجن 15 عاما صدرت على كل منهم في سبتمبر بتهمتي «المساس بسلطة الجيش والمؤامرة ضد سلطة الدولة».

وكان سعيد بوتفليقة (62 سنة) مستشار الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، تحول إلى الرجل القوي الفعلي في القصر الرئاسي دون سلطات دستورية، خاصة بعد تدهور صحة شقيقه.

وازدادت قوته اكثر، إلى درجة اعتباره «رئيسا ثانيا»، بعد إصابة الرئيس بوتفليقة بجلطة دماغية في 2013 شلت حركته وأفقدته القدرة على الكلام.

وإلى جانبه الفريق محمد مدين الذي اشتهر بالجنرال توفيق رئيس دائرة الاستعلام والأمن وهي التسمية التي كانت تطلق على الاستخبارات بين 1990 و2015 تحت سلطة وزير الدفاع، ونظرا للصلاحيات الكبرى التي تمتع بها طيلة 25 سنة من قيادته للجهاز لقبه البعض بـ«رب الجزائر» الذي حول الاستخبارات الى «دولة داخل الدولة».

وخلفه في المنصب بعد تنحيته في 2015 مساعده السابق بشير طرطاق كمنسق لمصالح الأمن بعد إعادة هيكلة الجهاز وإلحاقه برئاسة الجمهورية، وقد غادر منصبه بعد استقالة بوتفليقة في الثاني من أبريل تحت ضغط حركة احتجاجية غير مسبوقة بدأت في 22 فبراير 2019 ومازالت متواصلة.

أما المتهمة الرابعة التي ستمثل أمام مجلس الإستئناف العسكري بالبليدة جنوب الجزائر، فهي ورئيسة حزب العمال لويزة حنون.

وخلال محاكمة دامت أقل من يومين أصدرت المحكمة العسكرية في 25 سبتمبر أحكاما بالسجن 15 عاما على كل من المتهمين الأربعة الذي تم توقيفهم وحبسهم في مايو.

وترى هيئة الدفاع أن الملف «فارغ»، وطالبت بمحاكمة عامة عكس ما حدث في المحاكمة الأولى حيث لم يسمح إلا للمحامين وأسر المتهمين بالدخول إلى المحكمة العسكرية، بينما تم منع وسائل الاعلام من التغطية.

وقال فاروق قسنطيني محامي الجنرال توفيق، لوكالة فرنس برس «لم يتم السماح للناس بحضور الجلسة وسيكتشفون ان القضية لا أساس لها. فلا يوجد ما يدين (المتهمين) لا من الناحية الاخلاقية ولا من الناحية الجنائية».

وتتعلق القضية باجتماع حضره سعيد بوتفليقة، ومدين وطرطاق وحنون في 27 مارس 2019، لوضع خطة «لعزل رئيس الأركان» المتوفى الفريق أحمد قايد صالح غداة مطالبته علنا باستقالة رئيس الجمهورية للخروج من الأزمة التي بدأت مع الحراك.

وبحسب غرفة الاتهام فإن سعيد بوتفليقة طلب مساعدة الرئيسين السابقين للاستخبارات من أجل إقالة قايد صالح من منصبه الذي شغله منذ 2004 وظل وفيا لبوتفليقة، طيلة 15 سنة.

وكان رد فعل رئيس الأركان جمع كل قادة الجيش في اجتماع بثه التلفزيون الحكومي ليطلب رحيل الرئيس «فورا».

وبالنسبة للعديد من المراقبين فإن سعيد بوتفليقة ومن معه هم في الحقيقة الطرف الخاسر من صراع طويل خلال حكم بوتفليقة، بين جهاز الاستخبارات وبين رئاسة الأركان.

ومن جهته قال ميلود براهيمي محامي سعيد بوتفليقة والجنرال توفيق، لوكالة فرانس برس إن «الملف فارغ تماما».

وأضاف أن «التهم ليست من صلاحيات المحكمة العسكرية كما انها لا تعتمد على أي شيء».

واعترفت حنون القريبة من سعيد بوتفليقة، بأنها شاركت في اجتماع مع سعيد بوتفليقة والجنرال توفيق في 27 مارس، غداة مطالبة رئيس أركان الجيش علنا باستقالة بوتفليقة. لكنها «رفضت اعتبار ذلك مؤامرة ضد الدولة»، بحسب محاميها.

وقال المحامي بوجمعة غشير إن «موكلتي لم تفعل شيئا سوى انها استجابت لدعوة من مستشار الرئيس ضمن منصبها كرئيسة حزب. هذه ليست جريمة».

اليمن: مطالب رسمية بتحقيق دولي في هجمات الحوثي ضد المنشآت الطبية

من داخل مستشفى يمني استقبل جرحى بعد قصف للحوثيين

عدن - «وكالات»: طالبت السلطات الصحية بمحافظة مأرب اليمنية الأمم المتحدة ومبعوثها إلى اليمن مارتن غريفيث وسفراء الدول والمنظمات الحقوقية والإنسانية المحلية والدولية بالتحقيق في القصف والاستهداف الممنهج للمنشآت الطبية ووسائل النقل والكوادر الصحية من قبل ميليشيا الحوثي.

وأوضح مكتب الصحة بالمحافظة في بيان له، أمس الاحد، أن الهجمات الحوثية ضد المنشآت الطبية بمأرب طالت خلال السنوات الماضية 12 منشأة طبية ومرفقا صحيا بينها 3 مستشفيات تم تدميرها بشكل كلي، كما أسفرت عمليات القصف المتكررة عن مقتل 7 أطباء وعاملين صحيين وإصابة 7 آخرين من الكوادر الصحية العاملة بالمحافظة.

ودان البيان استمرار الميليشيا الحوثية بالقصف والاستهداف الممنهج للمنشآت الطبية ووسائل النقل والكوادر الصحية.

وأكدت السلطات الصحية اليمنية في محافظة مأرب أن مواصلة ميليشيا الحوثي في استهدافها الممنهج للمنشآت الطبية والمدنيين يعد تحدياً سافراً منها للقانون الإنساني الدولي والمواثيق والمعاهدات الدولية التي تحظر استهداف المدنيين والمنشآت الطبية، بالإضافة إلى قرار مجلس الأمن (2016/2286) الذي ينص على أن الهجمات الموجهة عمدا ضد المستشفيات والأماكن التي يُجمع فيها المرضى والجرحى والوحدات الطبية ووسائل النقل تشكل جرائم حرب في حكم القانون الدولي.

من ناحية أخرى تجددت المعارك العنيفة في غرب مدينة تعز، جنوب غرب اليمن، بين الجيش اليمني، وميليشيا الحوثي المدعومة من إيران، بعد أقل من أسبوع من الهدوء الحذر.

وقال مصدر عسكري يمني في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية الرسمية، إن «المعارك تجددت عقب هجوم شنته الميليشيات الحوثية مساء السبت على مواقع الجيش في جبهة الصياحي بغرب المدينة وأسفرت عن مصرع ثمانية من ميليشيا الحوثي وجرح آخرين».

كما استهدفت مدفعية الجيش اليمني، مدفعاً للميليشيات الحوثي في منطقة الدبح بالربيعي، أدى إلى إعطابه.

تواصل الاحتجاجات في بيروت رفضاً للحكومة الجديدة

عون: العديد من الدول أبدت رغبتها في مساعدة لبنان

من مظاهرات لبنان

بيروت - «وكالات»: نقل مكتب الرئيس اللبناني ميشال عون، قوله السبت، إن عدداً من الدول، في مقدمتها فرنسا، أبدت رغبتها في مساعدة لبنان.

وأضاف أن عون قال خلال مقابلة مع مجلة فالور أكتويل الفرنسية، إن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون هنأه في اتصال هاتفي بتشكيل الحكومة الجديدة، وأن الاتصال كان «مناسبة للحديث عن الأزمة الراهنة» في لبنان.

واعتمدت حكومة لبنان يوم الخميس خطة إنقاذ تهدف لإخراج البلاد من أسوأ أزمة مالية واقتصادية تواجهها منذ عقود.

من ناحية أخرى خرجت مسيرتان من المحتجين بعد ظهر السبت، في بيروت وجابت عددا من شوارع العاصمة قبل أن تتوجه إلى المجلس النيابي للإعلان عن عدم ثقتهم بحكومة حسان دياب تحت شعار «لا ثقة» و«لن ندفع الثمن».

وانطلقت مسيرة من المحتجين من منطقة الشفروليه في بيروت وجابت عددا من شوارع العاصمة، بمواكبة أمنية، قبل أن تتوقف قرب المجلس النيابي.

وانطلقت مسيرة أخرى من أمام وزارة الداخلية في شارع الحمرا في بيروت، بمواكبة أمنية، وتوقفت قرب مصرف لبنان لبعض الوقت.

وندد المحتجون بالسياسات المالية تحت عنوان «لا ثقة بالحكومة» و«لن ندفع الثمن» وهتفوا ضد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، قبل أن تتوقف المسيرة قرب المجلس النيابي.

وحمل المحتجون الأعلام اللبنانية والمشعلات في ظل الطقس العاصف الذي يشهده لبنان، وأعلنوا عدم ثقتهم بالحكومة الجديدة، مطالبين بانتخابات نيابية مبكرة.

ودعا المحتجون للنزول إلى محيط المجلس النيابي يوم الثلاثاء المقبل لمنع انعقاد جلسة المجلس النيابي المخصصة لمناقشة البيان الوزاري وإعطاء الثقة للحكومة على أساسه.

وكانت الاحتجاجات الشعبية قد انطلقت في لبنان في 17 أكتوبر الماضي.

ويطالب المحتجون بتشكيل حكومة تكنوقراط إنقاذية وإجراء انتخابات نيابية مبكرة وخفض سن الاقتراع إلى 18 عاما ومعالجة الأوضاع الاقتصادية واسترداد الأموال المنهوبة ومحاسبة الفاسدين.

وتشكلت حكومة جديدة في 21 يناير المنصرم برئاسة حسان دياب بعد استقالة حكومة الحريري على وقع الاحتجاجات الشعبية بعد 13 يوم على انطلاق الاحتجاجات.

يذكر أن المجلس النيابي سوف يعقد يومي الثلاثاء والأربعاء المقبلين جلسة نيابية قبل الظهر وبعده لمناقشة البيان الوزاري.